

الإيطاليون في تونس 1830-1920م وتأثيراتهم

أم الخير بان¹ ، محمد السعيد عقيب²

1- جامعة الوادي، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، الوادي –

الجزائر، bane-oumelkheir@univ-eloued.dz

2- جامعة الوادي، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، الوادي –

الجزائر، aguieb-msaid@univ-eloued.dz

تاريخ الإرسال: 2020/02/12 ؛ تاريخ القبول: 2020/08/03

The Italians in Tunisia 1830-1920 and their influences

Abstract: The article deals with the presence of Italians in Tunisia, where the enemy is the most important element not only in terms of census but also for the strength of their activity and influence, and members of the Italian community were absorbed by the rulers and even the French after imposing protection on the country in 1881 AD, in an indication of the importance of the community and the multiplicity of its activity, and its existence was established through the establishment Social and cultural institutions, which preserved their generations' culture and belonging to their generations, in addition to their association with their home country.

Although the Italians did not occupy the country politically, the reality attests to their specificity and distinctiveness, and enables them to continue their activity and their influence at all levels, and therefore considered the Italian component the most effective among other communities, and over decades of time they were able to leave their mark in the country.

Keywords: Tunisia; the Italian community; French protection; immigration; colonial rivalry.

الملخص:

يعالج هذا المقال وجود الايطاليين بتونس، باعتبارهم العنصر الأهم ليس من حيث التعداد فحسب بل لقوة نشاطهم وتأثيرهم . مما

أم الخير بان

Almawaqif

bane-oumelkheir@univ-eloued.dz Vol. 17 N°: 01 juillet: 2021

جعل الحكام التونسيين يستوعبون الجالية الايطالية وحتى الفرنسية، وذلك بعد فرض الحماية على البلاد 1881م، وهذا دلالة كبيرة وواضحة على أهميتها وتعدد نشاطها، حيث كرّست وجودها من خلال إنشاء المؤسسات الاجتماعية والثقافية، التي حفظت لأجيالهم ثقافتهم وانتماءهم، إضافة إلى ارتباطهم ببلدهم الأم .

وبالرغم من أن الايطاليين لم يحتلوا تونس سياسيا، إلا أن الواقع يشهد على خصوصيتهم وتميزهم، وتمكنهم من استمرارية نشاطهم، وتأثيرهم على كافة المستويات، مما جعلهم العنصر الأكثر فاعلية بين الجاليات الأخرى، على مدى عقود من الزمن لذلك استطاعوا ترك بصماتهم في البلاد.

الكلمات المفتاحية: تونس؛ الجالية الايطالية؛ الهجرة؛ الحماية الفرنسية؛ التنافس الاستعماري .

مقدمة :

شهدت منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، في أواخر العصر الحديث عدّة تغيرات سياسية واقتصادية، ظهرت انعكاساتها خاصة على القارة الأوروبية، التي لمست هجرة سكانية لبعض أقاليمها من الشمال إلى الجنوب، حيث عُدّت الهجرة الأوروبية إلى الشمال الإفريقي من أهمها.

وقد شكلت تونس إحدى المحطات الهامة التي نالت نصيبها من الوجود الأوروبي، خاصة الايطاليين منهم، فقد استقروا بالبلاد تبعا لظروف وعوامل داخلية وخارجية، أدى بهم للبروز وبقوة من خلال نشاطهم وتأثيرهم على المدى الطويل بمختلف الجوانب .

واستقروا في تونس خلال فترتي الايالة والحماية الفرنسية، فنشطوا في مختلف المجالات منها الاقتصادية والثقافية وحتى الاجتماعية، واستطاعوا التعايش مع أحوال البلاد ومتغيراتها، واكتسبوا أهمية عن طريق فاعليتهم ونشاطاتهم المتعددة .

وقد جاء اختيارنا للمجال الزمني 1830-1920م باعتباره يمثل ذروة الهجرة والاستقرار للعنصر الإيطالي في تونس والذي عرف تزايداً كبيراً في العدد والنشاط ، ومنه فالإشكالية المطروحة هي كالاتي :

ما هي الأسباب والظروف هجرة الإيطاليين إلى تونس ؟، وكيف كانت أوضاعهم داخل البلاد وما هي نشاطاتهم ؟ ، وفي ما تمثلت أبرز أدوارهم وتأثيراتهم في مختلف المجالات ؟ .

تاريخ الهجرة الإيطالية إلى تونس :

تتحدث بعض المصادر المطلع عليها عن صعوبة تحديد وضبط تاريخ الوجود الإيطالي بتونس، لغياب إحصائيات دقيقة لفترة معينة، ومع هذا فقد حملت تونس المدينة علامات قديمة للوجود الإيطالي، دلت على التواصل القديم ووجود ممثلي للمالك الإيطالية بالايالة، وخلال القرن السادس عشر قديم عدد من البحارة الإيطاليين إلى منطقة الساحل التونسي لصيد المرجان وسمك التونة، واستقر بعضهم في نهاية المطاف بحلق الوادي وقاموا بإضفاء الطابع الرسمي لوجودهم عن طريق الحصول على امتيازات الصيد، حتى احتكرت شركاتهم تجارة المرجان وصيد أسماك التونة (Giudice Christophe, 2016: /

وبالمقابل عرفت تونس وجود العنصر اليهودي من ليفرون (Liverona) منذ القرن السابع عشر، وشكلوا النواة الأولى للوجود الإيطالي بالبلاد المستقر بصفة دائمة (Carboni Michele, Soi 2017: 62)، وساعدهم في ذلك تفوقهم في المجال التجاري وتوطيدهم لعلاقاتهم الخارجية . (Alessandro Triulzi, 1971: 156).

في حين تشير معلومات إلى أن العبيد بتونس بالعام 1788م كان معظمهم من المسيحيين من أصل إيطالي، ومن رعايا نابولي (Napoli)، حيث انه بعام 1811م بلغ عددهم نحو 1800، اعتنق

بعضهم الإسلام وأصبحوا موظفين لدى المحاكم، وبعد تحريرهم فضل بعضهم البقاء في تونس وممارسة المهن والتجارة وغيرها من الأعمال، حيث تم تدريجيا استيعاب المجتمع التونسي لهذه الفئة ووصل الأمر إلى حالات مصاهرة بينهم وبين بعض أفراد العائلة الحاكمة (Alessandro Triulzi, 1971: 155).

وقد مثلت بداية القرن التاسع عشر انطلاق مرحلة جديدة في تونس، سميت بعصر القناصل 1815-1881م، عرفت من خلاله وجود ممثلي القوى الأوروبية بصورة أكثر، وامتيازات أكبر إلى غاية فرض الحماية الفرنسية، حيث بات المجتمع بالبلاد التونسية عبارة عن فسيفساء اجتماعية (Koutzakiotis Georges, 2007: 245,246).

عوامل تطور الهجرة الإيطالية :

الوضع الاقتصادي للمالك الإيطالية :

يعتبر الجانب الاقتصادي من أهم العوامل الأساسية المسببة للهجرات، ويتعلق الأمر بالحالة الاقتصادية المتدهورة التي عرفت إيطاليا إبان حروب الوحدة، وما خلفته من مشكلات أثرت على الوضع الاجتماعي والمعيشي للسكان ، مما دفع بالعديد منهم للهجرة نحو السواحل الإفريقية خاصة تونس في شكل أفراد أو مجموعات متتابعة (Choate Mark I, 2010: 2).

فقد شهدت المقاطعات الجنوبية الإيطالية أزمات اقتصادية حادة، فهي مناطق تعيش على الزراعة وتجارة الحبوب والزيت والحمضيات، وتدهورت الأسعار بسبب المنافسة الخارجية، فحاول المزارعون التقليل من الثروة الحيوانية وزرع منتجات أخرى كالكروم، لكن ظهرت أزمة أخرى تمثلت في انتشار الأمراض بالكروم وأشجار الزيتون مسببة إفلاسا للشركات الصغيرة، وتدهور بعض الصناعات كالكبريت في صقلية (Sicilia)، ومما زاد الوضع تدهورا فرض زيادة في الضرائب القديمة والجديدة بالمقاطعات الجنوبية المتضررة، وطرد أصحاب الأراضي الصغيرة غير القادرين

على الدفع، وبانت الأسر عاجزة عن اعادة أبنائها، فازدادت ظاهرة التشرّد، وأمام هذا البؤس الاقتصادي هاجر الايطاليون وانتشروا في أرجاء وسط أوروبا، واجتازوا البحر المتوسط والمحيط (Loth Gaston, 1905: 41,60).

يضاف لكل هذا تأثير الظواهر الطبيعية، التي تعرضت لها شبه جزيرة ايطاليا، وصقلية والتمثلة في حصول موسم الجفاف، فقد أثر بشدة على القطاع الزراعي لعدة السنوات . ومع نهاية القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر استمر تدمير الغابات على نطاق واسع في جنوب البلاد، تزامنت مع حركة إلغاء الإقطاع في نابولي عام 1806م صقلية 1812م، حيث استمر سن قوانين انتزاع أراضي الكنيسة والشركات وقانون الغابات 1877م الذي أزال القيود التي كانت تحمي مساحات واسعة من الغابات وأدى بالمزارعين للقضاء عليها رغبة في توسيع أراضيهم، إضافة إلى سلسلة من الزلازل التي عرفتها البلاد ما بين 1854 و 1908م والتي انجر عنها تدمير البنية التحتية وتأثر النشاط الاقتصادي (F Foerster Robert , 1924: 51,63).

وبالتالي أدت التغييرات الاقتصادية السياسية التي عرفتها الضفة الشمالية للمتوسط إبان القرن التاسع عشر في حركة للسلع ورؤوس الأموال وهجرة السكان الأوروبيين بصفة عامة إلى شمال افريقيا، إضافة إلى الاضطهاد السياسي الذي عرفته شبه الجزيرة الايطالية والذي تسبب في هجرة العديد من الايطاليين مشكلين بذلك مجتمع إيطالي منظم بتونس (Loreti Alessio, 2006 : 16).

اشتداد التنافس الاستعماري :

إنّ التنافس بين الدول الأوروبية اقتصاديا وبحريا أهم ما ميّز القرن التاسع عشر، فبفعل النمو السريع في الموارد المالية والمنافسة التجارية الشرسة داخليا وخارجيا خلف توتر، بل واقتتال سياسي كان من أثره نمو وازدياد نزعة السيطرة والهيمنة الاستعمارية على البلدان

الأخرى بقارتي إفريقيا وآسيا (قاسم محمد، حسين حسني، 1929: 13، 15)

وتعد تونس إحدى أهم مراكز الصراع بين فرنسا وإنجلترا، حيث اعتبرت الأخيرة المسألة استراتيجية، بينما فرنسا تمثل لها أهمية سياسية وحيوية، أهم أسبابها المحافظة على أمن مستعمراتها، ومن هذا المنطلق برزت كل من إنكلترا وفرنسا زعيمتا الصراع السياسي الاستراتيجي، على منطقة شمال إفريقيا، واشتدت حدته بعد احتلالها للجزائر سنة 1830م. (Ganiage Jean, 2015: 28).

وبسبب تنامي التنافس بحوض المتوسط بين الدول واستعراض قوتها من خلال القيام بحملات عسكرية بحرية بدأت تتعرض الإيالة للتدخل الأوروبي الواضح، حتى وقعت حملة اكسموث (Exmouth) (أنظر التعليق رقم 01) عام 1816م، أدت إلى تراجع القرصنة البحرية وحركة التجارة في عرض المتوسط (بهاوي عبد المجيد ، 2016 : 13) .

وباكتمال توحيد إيطاليا 1871م دخلت هي الأخرى متطلعة بان يكون لها نصيب من التوسع الاستعماري، إلا أنها واجهت مشاكل في ميزانيتها بعد حروب الوحدة، انعكست على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للسكان (Choate Mark I, 2010: 3)، وقد كانت لايطاليا في تونس الكثير من المؤهلات التي تخولها بأن تمتلك قوة سياسية فاعلة بالبلد، لكن سوء أوضاعها الداخلية، وعدم امتلاكها أسطولا بحريا قادرا على المنافسة في عرض المتوسط، جعلها في مصاف المتأخرين عن الحركة الاستعمارية (صحراوي نور الدين ، 2013 : 63).

وهناك عوامل أخرى ساهمت في جذب اهتمام الإيطاليين بالبلاد التونسية، كقرب المسافة الفاصلة بين مضيق صقلية وتونس والمقدرة بـ : 145 كلم (Choate Mark I, 2010: 2)، زيادة على انخفاض تكلفة النقل بين صقلية وتونس حيث وصل سعر التذكرة ما بين 5 إلى 3 فرنكات، كذلك تشابه المناخ المتوسطي (Loth Gaston, 1905: 64).

إضافة إلى وجود معاهدات ربطت إيالة تونس بالممالك الإيطالية مثل معاهدة جولتا (Goletta) (أنظر التعليق رقم 02) 8 سبتمبر 1868م بين إيطاليا وتونس والتي مدتها ثمانية وعشرون سنة، حيث ضمنت إيطاليا بموجبها العديد من الامتيازات كالتمثيل القنصلي، بناء المدارس، توفير خدمات البريد، والحصول على امتيازات اقتصادية هامة وحيوية كخط سكة الحديد (: Henri De Montety, 1937 : 409)، كما وقعت معاهدة مع نابولي وصقلية 17 نوفمبر 1833م، ومع إيطاليا 05 مارس 1871م (بلهوي عبد المجيد ، 2016 : 14، 15)، هذه العوامل أدت إلى تحفيز الإيطاليين وتنامي هجرتهم نحو تونس .

محطات الهجرة الإيطالية إلى البلاد التونسية :

مرت الهجرة الإيطالية نحو تونس بعدة مراحل، وهي كالآتي :

*** المرحلة الأولى :** تميزت بتدفق أعداد المهاجرين ونتج عنها بروز طبقة البرجوازية صاحبة الأعمال والتجارة والمهن الحرة وحتى العناصر العسكرية، والآتية أساسا من مناطق ليفرون وسردينيا (Sardinia) وتوسكانا (Toscana) وغيرها، حيث اكتسبت دورا بارزا في المجال الاقتصادي والإداري وسيطرت على الوضع المالي للبلاد بفعل تحالفها مع الطائفة اليهودية الموجود قبلها، والتي أصبحت العنصر المهمين على الوضع المالي بالبلاد .

*** المرحلة الثانية :** فعرفت هجرة حقيقية حيث شهدت توافد أعداد كبيرة من المنفيين السياسيين الذين وصلوا بين ثورات 1821 و1848م (أنظر التعليق رقم 03)، وأجبروا على الهجرة قسرا هربا من القمع قبل توحيد إيطاليا، حيث أحدثت هذه الهجرات زخما على المستوى السياسي للجالية الإيطالية التي أصبحت تنهل من مثقفيها وسياسيها وعملوا على نشر أفكارهم الوطنية وبث الروح الإيطالية مما ساهم في تشكيل نخبة من الجالية داخل تونس، ويرجع لهم الفضل في إنشاء مؤسسات اجتماعية وثقافية هامة .

ومع زيادة حركة الهجرة من مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية الإيطالية، ولإعطاء حركة المرور والتنقل حيوية ودفع أكثر، تمّ في عام 1852م انشاء شركة (Rubattine) للاتصال، و(-
Cardone Paolo Emilio, 2015 :) (Genoa Cagliari Tunis
(195).

وبدأ تيار الهجرة الإيطالية في التزايد بعد عام 1870م، بفعل مشاريع الاستثمار في الأشغال العامة والسكك الحديدية الفرنسية من تونس إلى الحدود الجزائرية، وأطلق على هذه الحركة " هجرة الأسلحة المجردة " من جنوب إيطاليا، والتي سوف تفتتح ما يسمى بالهجرة الجماعية " البروليتارية " (أنظر التعليق رقم 04) التي استمرت إلى غاية العقد الأول من القرن العشرين (: Gianni Marilotti, 2016). (39).

*** المرحلة الثالثة :** تمثلت في هجرة أعداد غفيرة من عمال جنوب إيطاليا، بصفة موسمية أو دائمة بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية نهاية القرن 19م، وتشجيع استقطاب العمالة الإيطالية من قبل الفرنسيين لانجاز مشاريع البنية التحتية العامة كأعمال البناء والسكك الحديدية الفرنسية (: Cardone Paolo Emilio, 2015 : 193). (195).

المرحلة الرابعة : أتت في أوائل القرن العشرين بالضبط ما بين 1901-1915م، حيث ظلّت تدفقات الهجرة من إيطاليا إلى تونس مرتفعة طوال تلك الفترة، وتميّزت بهجرة الطبقة العمالية الباحثة عن فرص العمل، أدت إلى استقرار اسر بكاملها، واستمر بعدها هجرة الحرفيين الصغار والتجار والمهنيين والمساعديين المحليين والبناء والنجارين (Gianni Marilotti, 2016 : 38, 42).

أوضاع الإيطاليين في تونس الحسينية :

نال الإيطاليين بتونس الحسينية (أنظر التعليق رقم 05) قبل الحماية الفرنسية حظوة واهتمام البايات، وذلك باستقدام الكفاءات

منهم، وتجسدت علاقة السلطة الحسينية في البلاد التونسية بالجالية في عدة صور تبرز مدى استفادة هذه الأخيرة من وضعها واستغلال أهميتها التي استمرت طويلا وأعطت نتائجها فيما بعد .

فلقد ضمت قصور البايات العديد من العبيد الايطاليين الذين خدموا في البلاط، وتقلدوا مناصب مرموقة، وكانت الخادومات اغلبهن من صقلية، وأعلى الوظائف محفوظة للايطاليين تبعا للاقدمية حتى وصلوا للعمل بالمحكمة كعمل المترجم وسكرتير خاص، في عام 1816م، باتت الخدمة الداخلية للقصر محصورة في ستة أولاد إيطاليين عملوا كخدم، كما عرف عن البايات احاطة أنفسهم بأطباء إيطاليين وحتى من اليهود، فمثلا حمودة باشا (1814-1782م) (انظر التعليق رقم 06) طبيبه يدعى رانتشي نابولي (Rantchi Nabeuli)، واثنين من اليهود الايطاليين لومبروزو (Lumbroso) وكاستلونفو (Castelnovo) أطباء أحمد (1855-1837م) (انظر التعليق رقم 07) ومحمد باي (1859-1855م) (انظر التعليق رقم 08) الشخصيين، وفي عام 1850م كان جميع الأطباء ايطاليين، نصفهم في خدمة الباي، أما الجراحين فوجدوا في الجيش (Alessandro Triulzi, 1971: 159).

وعرف عهد حمودة باشا ذروة تشغيل الكفاءات الايطالية، حيث كان لهم النصيب الأكبر من المناصب الهامة، مثال ماريانوستكا (Marino Stinca) عبد من نابولي ألحق بالقصر وتعلم اللغة العربية، عينه الباشا رئيسا للعبيد الأوروبيين بالقصر لذكائه وأمانته، وتمت ترقية ليصبح كاتب شخصي ومترجم للباشا، كما كان قازو (Gazzo) ومندريتش (Mendrici) ورونكي (Ronchi) أطباء حمودة باشا، واستمر البايات الذين حكموا بعده في تولية الايطاليين بعض المهام إلى غاية فرض الحماية (الميزوري العروسي ، 1994 : 354،355) .

وفي المجال العسكري وُجد لويدجي كاليقاريس (Luigi Calligaris) الذي حل بتونس عام 1833م وعمل في تدريب الجيش وإدارة مدرسة بارودو الحربية منذ إنشائها 1840م إلى غاية 1855م، وكذلك لويجي فيسكونتي (Luigi Visconti) الذي كان مكلفا بتدريب

جند الباي وبعدها عين أستاذًا بباردو (الميزوري العروسي ، 1994 : 356) .

ولقد أرسلت تونس الحسينية مجموعة من التشريعات والمواثيق، جسدت التنظيم للرعايا والسكان، وساهمت بشكل واضح في تكريس الوجود الأوروبي بالايالة، منها الميثاق الأساسي لسنة 1857م ويسمى عهد الأمان الذي كان في عهد محمد الصادق باي (1859-1882م) (أنظر التعليق رقم 09)، وهو مستوحى من مواثيق الإصلاحات التي عرفتها الإمبراطورية العثمانية، التي نشرت تحت اسم " التنظيمات " (أنظر التعليق رقم 10)، وقد نص عهد الأمان التونسي على المساواة أمام القانون، حرية العبادة، وضمان حرية ممارسة التجارة، كما وقف الميثاق على تحديد الحقوق الأساسية للتونسيين، وألغى وضع الذمي لليهود، وخول للأوروبيين حق الملكية (SAIDI Hedi, 2014: 241,242).

أما دستور 1861م والذي كان في عهد محمد الصادق باي، والجنرال خير الدين (1823-1890م) (أنظر التعليق رقم 11)، الذي منح تونس مجموعة من القوانين كما هو الحال في فرنسا، وعمل على تحديث البلاد، والقيام بإصلاحات جريئة على غرار ما عرفته أوروبا، وتعزيز الإصلاح القضائي عن طريق إنشاء محكمة مختصة بحل النزاعات بين التونسيين والأوروبيين، وسعى لتحسين حال الايالة وتطوير عناصرها الحضارية، وزيادة الثروة من خلال تنمية الزراعة والتجارة والصناعة، وتم إنشاء مجلس استشاري من ستين عضواً، وتقسيم السلطات بين الباي ووزرائه، وبمجرد دخول الدستور حيز التنفيذ حتى عبر التونسيون عن رفضهم للإجراء باندلاع ثورة 1864م (أنظر التعليق رقم 12)، بالرغم من انه جعل تونس تصبح نوعاً من الملكية الدستورية التي أقيمت ضد الحكم المطلق للباي (SAIDI Hedi, 2014: 241,244).

وقد مكّنت تلك التشريعات وتسامح البايات من ظهور نشاط سياسي لبعض الإيطاليين، الذين انتشروا بمدن الايالة الساحلية،

بمساعدة ومساندة من طرف الموظفين الساميين لدى الإدارات الحسينية، الذين سهّلوا لهم الإقامة عن طريق تخصيص ملجأين لهم أحدهما بالعاصمة، والثاني بحلق الوادي، وقام هؤلاء السياسيون بإنشاء جمعيات، هدفها ترويج أفكارهم، مع الإشارة إلى أن بعض التونسيين انخرطوا ضمن تلك الجمعيات واطلعوا على الأفكار الإصلاحية والأنظمة الأوروبية، التي كان لها دور في بعث الفكر الإصلاحي التونسي في فيما بعد (الميزوري العروسي ، 1994 : 359، 360) .

وقد حظيت الجالية الإيطالية بتونس، بمعاملة حسنة فقد تقبلهم السكان المحليين والسلطة الحاكمة. وعدد ليس بالقليل من الإيطاليين عملوا بمكاتب مهمة في المحكمة المحلية وفي الإدارات التونسية، الأمر الذي أدى بهم إلى فرض لغتهم، واستخدامها حتى مع مؤسسات الأوروبيين الآخرين، ومنه يمكن القول أنّ الجالية الإيطالية لم تعاني مشاكل سياسية واجتماعية وثقافية في تونس، مثل القساوة التي عرفتھا والتي ستميز مرحلة الحماية الفرنسية (Gianni Marilotti, 2016 : 38) .

وبالنسبة لتعداد الإيطاليين في تونس، لاحظنا أن الأرقام متضاربة بالفترة التي سبقت إقامة الحماية الفرنسية، وتفتقد الرسمية، إن لم نقل غيابها على مستوى السلطة المحلية، وأما الموجود فأغلبه معلومات مقدمة من خلال رؤى رحالة أوروبيين أو تقديرات القناصل، أو بعض السياسيين، فبايات تونس لم يهتموا بالمسألة الديموغرافية لسكان الأيالة، بالرغم من تعدد وتنوع الوافدين إليها.

ومع هذا فقد وُجدت محاولات مبكرة لتعداد السكان والجاليات بصفة خاصة، كان أولها في سنة 1861م حيث بلغ عدد الإيطاليين في تونس نحو 600، بينما أشارت بيانات رسمية لعام 1871م وهو إحصاء للإيطاليين في الخارج إلى وجود 5.889 نسمة (Cardone : 195 : 2015) .

أوضاع الإيطاليين في تونس المحمية :

إن فرض الحماية على تونس عام 1881م لم يكن بالأمر المفاجئ، لأن سيطرة الفرنسيين على البلاد كانت منذ وطأت أقدامهم الجزائر في 1830م، فأضحت تونس تحت التهديد المباشر، لقربها من الجزائر، ولما تتمتع به من موقع استراتيجي مهم على البحر الأبيض المتوسط، ومن إمكانيات اقتصادية تتمثل في خصوبة أراضيها الشاسعة، وثرواتها المشجعة المتنوعة .

وقد ساعد الوضع الاقتصادي المتدهور الذي عانته تونس، على تدخل الدول الأوروبية، وعلى رأسها فرنسا والقيام بتكوين اللجنة المالية الدولية (أنظر التعليق رقم 13)، بحجة حماية المصالح وضمان تسديد الديون، وكان أكثر أعضائها من الفرنسيين، وكان القنصل الفرنسي في تونس يتمتع بنفوذ قوي ومؤثر على الباي، وهي أدلة واضحة في السيطرة الفرنسية على تونس قبل احتلالها، وأبدت فرنسا رغبتها بالإسراع في مَدْ خط سكة الحديد بين تونس والجزائر، حتى يسهل نقل التجهيزات العسكرية والمؤن إلى تونس، وتم بالفعل الاحتلال العسكري بتوقيع معاهدة باردو (حسين علي إيهاب، مصيرع حسين ، 2017 : 825+826) .

وقد عزز فرض الحماية، زيادة تدفق المهاجرين الإيطاليين إلى تونس، وتوسعت المجتمعات الأوروبية عامة داخل البلاد وأحياءها، حيث استمر عدد الأجانب بشكل عام في الزيادة بتونس (Ben Hamida Abdesslem, 2004: 1,2)، وتماشيا مع التوجه الاستعماري لاحتواء الجالية التي أطلق عليها اسم " المستعمرة " (أنظر التعليق رقم 14)، وقعت اتفاقيات في باريس في 28 سبتمبر 1896م سمحت للإيطاليين بالحفاظ على جنسيتهم دون أي نوع من انتهاء صلاحيتها، مع الانتقال الطبيعي من الأب إلى الابن، وتمكين استقلالية المدارس والجمعيات الثقافية .

كانت الهجرة الإيطالية زمن الحماية خاضعة للضمان القنصلي من خلال تأمين رحلات السفر عن طريق شركات نقل وكذا تقديم مساعدات للمهاجرين على نطاق واسع، وبالتالي لا يحق

لسلطات الحماية مراقبتها، كما أن إيطاليا تنفق من ميزانيتها على الجالية الإيطالية في الخارج بصفة عامة وتونس خاصة، بالرغم من محاولات الدعاية الفرنسية السياسية فصلها عن الانتماء الوطني إلا أنها بقيت تفرض وجودها حتى باتت تحت ما يسمى دولة داخل دولة (Lucien , Bertholon, 1893 : 23).

إنّ التفوق السياسي للفرنسيين لم يجعلهم مرتاحين للوجود الهائل للإيطاليين، من وجهة النظر الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ورأوا بضرورة الالتزام بوقف التأثير الإيطالي في المحمية، يستثنى من ذلك اعتماد المشاريع على القوى العاملة الإيطالية وتم أخذ تدابير تقييدية لتنظيم حركة دخول المهاجرين، من خلال سياسة تشجيع التجنيس - تجنيس جميع الأجانب المولودين في تونس من أبوين مولودين في تونس- ، وإلغاء مع الوقت جميع الامتيازات المتفق عليها في الماضي باتفاقات عام 1896م، التي تأسست على مبدأ المساواة في الحقوق المدنية بين الفرنسيين والإيطاليين والتونسيين (CArdone : 200,201 : 2015, Paolo Emilio).

وهكذا بدأت الجالية الإيطالية تفقد تدريجيا العديد من الحقوق المكتسبة في الماضي من خلال سلسلة من المراسيم التي انتهت بها الأمر إلى إعاقة بعض الصفقات وضرب المهن الحرة، وإقامة نظام قضائي فرنسي جعل الجميع الخضوع له في الأراضي التونسية، وما تلا ذلك من فرض اللغة الفرنسية للعمل بها داخل المؤسسات الفرنسية، وفق مرسوم 16 ماي 1901م، وتم التضييق على نشاط المحامين والأطباء والصيادلة، وفي عام 1913م استبعد رجال الأعمال من مناقصات الأشغال العامة، كما مُنعت توسيع المدارس الإيطالية، وأجبر أغلب الأطفال على الالتحاق بالمدارس الفرنسية (CArdone Paolo Emilio, 2015 : 200,201)، وفي عام 1902م صدر قانون يحضر على الإيطاليين شراء وامتلاك الأراضي الغنية بأشجار الزيتون وممتلكات الدولة (Castellini Gualtiero, 1911 : 133).

وأمام العدد المتزايد للأوروبيين والايطاليين بصفة خاصة وتوسع أحياءهم، قامت سلطات الحماية بدمج التوزيع السكاني للأوروبيين ضمن المدن الأوروبية بتونس (أنظر التعليق رقم 15) وفق أصلها الاجتماعي ونشاطها المهني، وليس نسبة للانتماء الديني أو القومي، كما تم إرفاق اللغة الفرنسية بالتسميات لمناطق الأوروبيين رفقة اللغة الإيطالية (/ Giudice Christophe, 2016).

فما كان على الايطاليين مقاومة سياسة الاستيعاب التي فرضتها سلطة الحماية، حيث دأبت الطبقة العمالية على الاحتفال بالعطل والمناسبات الوطنية الإيطالية، في حين فرضت سلطة الحماية على الطبقة الوسطى والعمال والمزارعين قيودا تنظيمية في محاولة لقيادتهم، وكذا البرجوازية الإيطالية من الصناعيين والتجار والمحامين، الأطباء والمهندسين والأساتذة والمهندسين المعماريين... الخ، عن طريق إبعادهم عن النفوذ السياسي، واستبعادهم شيئا فشيئا من جميع الوظائف العامة (Choate Mark I, 2010: 101).

أما إحصائيا فقد وجد تناقض بين ما يقدمه الفرنسيون والايطاليون، أولا لصعوبة تقدير وتحديد العدد بسبب استقرار المهاجرين بشكل دوري وحركتهم المستمرة بين إيطاليا وتونس مما يصعب عملية إحصاءهم، إضافة إلى عدم إعلام القنصلية بوجودهم في كثير من الأحيان، وإنّ هذا التباين في الأرقام لم يكن يخدم في الحقيقة إلا الغرض السياسي في سبيل المحافظة على النفوذ داخل البلاد (Loreti Alessio, 2006 : 25).

بينما قدّم القنصل الايطالي عام 1881م إحصاء رسميا مقدّر بـ 11.106 ألف ايطالي متواجد على الأراضي التونسية، غير أنّ هذا الإحصاء يفتقد للدقة بسبب حركة الهجرة والخروج للايطاليين إلى الجزائر وطرابلس والعدد المذكور هو المدون داخل السجلات المدنية فقط، ولا يعبر عن العدد الحقيقي الموجود في تونس بداية الحماية، بينما يشير إحصاء آخر والذي يخص خدمة حركة الموانئ للدخول و الخروج التي لم تعمل بشكل منتظم إلا مع بداية الوجود

الفرنسي بالبلاد فسجلت 17.318 دخول مقابل 16.852 خروج ، أيضا لا يكن الاعتماد على طلبات جوازات السفر لان تصاريح المغادرة للفرد قد تستخدمها العائلة بأكملها، وبالتالي فانه يمكن الاعتماد فقط على ثلاث مصادر توثق الإحصاءات للإيطاليين بتونس وهي :

- التقارير التي أعدها القنصل الايطالي بالفترة 1888- 1898 في تونس .

- إحصائيات عن مداخل و مخارج الركاب الايطاليين التي أنشأتها إدارة الموانئ في تونس .

- التحقيق الدائم الذي أجراه جهاز الأمن العام في تونس منذ مرسوم 13 أفريل 1898 والذي يفرض على الأجانب الالتزام بإصدار إعلان الإقامة (Loth Gaston, 1905: 77,89).

ويمثل الجدول التالي تطور تعداد الايطاليين في تونس بين سنوات 1881-1921م (أنظر التعليق رقم 16)

السنة	1881	1906	1911	1921
التعداد	11.606	81.156	88.082	84.799

وبتفحصنا للجدول أعلاه نلاحظ الارتفاع الكبير في عدد الايطاليين بين بداية فرض الحماية إلى غاية 1906م ويرجع ذلك إلى موجة الهجرة الكبيرة التي عرفتها تونس تزامنا مع المشاريع الفرنسية التي استقطبت العمالة الايطالية كما ذكرنا سابقا والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي عانتها شبه الجزيرة وصقلية .

وازداد نمو الجالية بشكل متواصل إلى غاية 1911م لتشهد في بداية العشرينات تراجعا، والذي فسر على عدة اعتبارات منها تحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في شبه الجزيرة الايطالية وصقلية، و تغير وجهة الهجرة نحو العالم الجديد حيث الأجر المرتفع وفرص تكوين ثروة، خاصة بعد احتلال ليبيا و ما خلفه من تراجع الأنشطة العامة، إضافة إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى وما تبعها من تأثيرات سياسية وعسكرية (جرفال كمال ، 1999 : 91).

هذا الذي جعل فرنسا تتفوق سياسيا بتونس، لكنّه لم يقلل من أهمية الوجود الإيطالي بها، فخسارته للهيمنة التاريخية المزعومة على البلد، لم يؤثر على أهمية وجوده وفعاليته من خلال الاعتماد على القوى العاملة التي اجتاحت تونس مطلع القرن العشرين (Loreti Alessio, 2006 : 18).

تأثيرات الوجود الإيطالي على تونس :

بفضل الوضع العام الذي تعيشه جالية ما داخل بلد معين، فاعليتها بالسلب أو الإيجاب، إذ أنّه من الطبيعي أن تُحدث تأثيرها على مختلف الجوانب، من خلال ممارسة نشاطها وعلاقاتها، خاصة إذا وجدت الحرية السياسية والاجتماعية، ممّا يجعل فترة وجودها، مكسبا هامًا وجزء من تاريخ ذلك البلد، والأمر ذاته عرفته تونس التي برز فيها الوجود الإيطالي بعدّة مجالات .

- اقتصاديا :

عاش الإيطاليون بتونس وكان لهم دورا اقتصاديا هامًا، فلم يقف عدم إمكانياتهم امتلاك أو حيازة الأراضي وافتقاد أغلبهم لرؤوس الأموال عائقا أمامهم، حيث أنهم في عام 1901م القليل فقط منهم كانت بحوزتهم عقارات كبيرة، وقد نشطوا في الزراعة خاصة الكروم، وبهذا اعتبرت العمالة الإيطالية والصقلية في قطاع الزراعة والأشغال العمومية هي الأفضل لانخفاض أجورها (DE Lanessan J.-L., 1917: 160,161).

ومنها عرفت العناصر المكونة للهجرة تنوعا من حيث الفئات العمالية، بتنوع مناطق وفودها. حيث كان عمال المناجم يأتون من سردينيا، ومن صقلية يأتي الفلاحين، والعمال والبنائين والبحارة ومشغلي الأعمال التجارية الصغيرة والخياطين والحلاقين ووصل الأمر إلى هجرة عائلات بأكملها، كما جاء من توسكانا المزيد من النساء والفتيات اللواتي احتكرن وظائف الطبخ، المربية، الخادمة ...

وغيرها، وعملن حتى لدى البرجوازية من المجتمعات الأوروبية الأخرى (Gianni Marilotti, 2016 : 43,44) .

وأمام أهمية وعدد العمال المهنيين الايطاليين ونشاطهم في مختلف المجالات خاصة التجارة ، ولحماية مصالحهم الاقتصادية تأسست عام 1885م بتونس العاصمة غرفة التجارة باسمها الايطالي (Camera di Commerciale edarti) على غرار المؤسسات الموجودة بإيطاليا، حيث تعمل هذه الجمعية على حماية المصالح المشتركة بين الحكومة الوطنية والتونسية وجمع المعلومات عن التجار والصناعيين الايطاليين، والاهتمام بتطوير حركة التجارة بين تونس وايطاليا، وضمت المزارعين والأطباء والمعلمين، وسرعان ما امتد نشاطها إلى مناطق عدة من البلاد، وازداد عدد منتسبيها، حتى أخذت طابع رسمي وأصبحت الوسيط في العلاقات بين القنصلية وأفراد الجالية، وحولت نشاطها نحو الوطن الأم من خلال إنشاء منافذ للمنتجات الايطالية بتونس، ولحماية مصالحها تم إنشاء بعض المؤسسات المالية كالبنك التجاري والانتمان عام 1888م، والبنك التعاوني الشعبي في 1892م، والبنك التعاوني 1900م (Loth Gaston, 1905: 340,346).

أما بخصوص التشريعات الاجتماعية والظروف المعيشية للعمال الإيطاليين في تونس، في أوائل القرن العشرين، لم يكن هناك تشريع اجتماعي عضوي، ولا يوجد هناك تدابير فردية ولا مؤسسات لحماية العمال، وكان مستوى معرفة العامل بحقوقه شبه معدوم، وبالتالي وجد العمال أنفسهم أكثر عرضة للاستغلال وافتقارهم لمؤسسات الضمان الاجتماعي لصالح البطالة والشيخوخة، كما كان عمل النساء والأطفال غير محمي تمامًا، رغم قلة عدد العاملين منهم، وغالبا ما يتعرضون للعمل في ظروف قاسية للغاية، دون وجود قانون لتحديد الحد الأدنى للسّن وساعات العمل القصوى، فوجد الكثير من الفُصر الإيطاليين، بسن الثاني عشر إلى الرابعة عشر عامًا، يعملون بشكل أساسي في الأعمال الشاقة خاصة المناجم التونسية (Gianni Marilotti, 2016 : 47)، وهو ما يثبت كبر حجم العمالة الايطالية المتعددة الاختصاص، ومشاركة الفئات العمرية المختلفة، حيث

اعتبروا الطبقة العاملة الأرخص والأحسن والقادرة على ممارسة أي عمل .

- اجتماعيا :

أدى السكان الإيطاليون بتونس دورا رئيسيا في التغييرات الحضارية الحاصلة في تونس، بطريقتهم في تنشيط الأحياء والشوارع والمباني والمسارح والمقاهي الخ ، بمعنى تصدير الطابع الإيطالي وجعله يتناسب مع السياق المحلي والمتغيرات السياسية خاصة مع إقامة الحماية على تونس، كما تتميز الشخصيات الإيطالية البارزة من خلال موقعهم البارز وتحقيقهم لروابط خاصة مع الأمراء والدوائر المختلفة للسلطة، والمحافظة عليها وهو ما يعكس المشهد الحضاري، كما عمل الإيطاليون على مقاومة السلطة من خلال إنشاء مؤسسات اجتماعية وخيرية، تمكنهم من عيش شعور الوحدة الوطنية ونشر الثقافة الإيطالية (/ Giudice Christophe, 2016).

كما تميّز المجتمع الإيطالي داخل تونس بأنه مجتمع منظم إلى حدّ بعيد، مقارنة بالعناصر الأوروبية الأخرى المتواجدة في تونس، كالأسبان والفرنسيين وغيرهم، حيث يخضع هذا التنظيم لاعتبارات الأصل الجغرافي والانتماء السياسي والديني، وأيضا درجة الطبقة الاجتماعية والمستوى الثقافي والارتباط بالنسب (Loretì Alessio, 16 : 2006)، وقد ارتقى الإيطاليون ضمن أحياء كاملة أخذت أسماء إيطالية مثل (Piccola Sicilia) و (Petite Sicilie) ... الخ، مدعمة بالمدارس والمؤسسات الخدمية في عدة مدن وصلت حتى الجنوب (Loretì Alessio, 2006 : 5,6).

وما يجعل المجتمع الإيطالي داخل تونس الأكثر تأثيرا وأهمية، ديموغرافيا واجتماعيا هو التأكيد على قوة اللغة الإيطالية، التي كان استخدامها على نطاق واسع بالفعل ابتداء من القرن السابع عشر، داخل كل الطبقات الاجتماعية، حتى باتت لغة التعامل والتجارة وحتى التدريس، ولغة المحكمة والوثائق الرسمية، كما كان للجالية زخما من

خلال المثقفين الذين يدافعون عن هويتهم الوطنية الخاصة، المتأثرة بالتنوير والتيارات الثورية، حيث ساهم في تطوير فكرة الحداثة في البلد، لتشكل مرجعا هاما للعمل الوطني التونسي مستقبلا (Milella) . (Stefania, D année: 4

على المستوى الصحي تأسس سنة 1889م مستشفى في تونس والمعروف باسم " سانت مارغريت " (Sent Marguerite)، حيث كانت المصاريف العلاجية مدفوعة من قبل الحكومة الإيطالية لصالح المرضى الفقراء من أبناء الجالية، كما تحصل المستشفى على تبرعات وكان له مجلس صحي متكون من أطباء ايطاليين ومجلس إدارة يترأسه القنصل العام بالبلاد، ويحق لجميع المهاجرين الايطاليين الحصول على استشارات طبية وأدوية مجانية، اتخذ المستشفى في البداية منزل محلي مقر له، حيث بقي لمدة طويلة على هذه الحال إلى أن تم نقله إلى مبنى جديد بطاقة استيعابية مقدرة بأكثر من 100 مريض، وتم افتتاح المقر الجديد في 14 مارس 1901م بحضور ممثلين عن السلطات الفرنسية، والقنصل الايطالي والعديد من الأعيان وأيضا ممثلي برلمان روما (Loth Gaston, 1905: 357,359).

ولا يمكن أن نتطرق إلى الدور الاجتماعي دون التعرض إلى التأثير العمراني للجالية بالبلاد، حيث أعتبر المعماريين الايطاليين ومهندسي المباني من أهم الصناع الذين أثروا المشهد الحضاري للمدن التونسية بالطابع الايطالي خاصة العاصمة من خلال التفاصيل وبناء منشآت ومنازل وهيئات ودور عبادة كانت شاهدة على هذا الطراز، حيث تلقى المهندسون التدريب على فنّ العمارة والهندسة وقدموا أعمالا مازالت قائمة إلى اليوم تخليدا للوجود الايطالي وتأثيره الكبير (Ammar Leila, 2016: 13).

إضافة إلى مساهمة الإيطاليين المستمرة في نشر مفهوم جديد للعمل، تمثل في بناء هوية العمل بالمعنى الحديث، من خلال إنشاء أول القواعد النقابية كهيئات محدّدة لحماية العمال، وهي سابقة لأشكال

التنظيم النقابي والتي قدمت مساهمة كبيرة للتاريخ الاجتماعي لتونس
فيما بعد (1 : Milella Stefania, D année).

- ثقافيا :

لم تكن الهجرة الإيطالية لتونس مرتبطة بالعمل والتجارة فحسب، بل تخللها نقل لمختلف أنواع مظاهر الثقافة والفنون كالمسارح والأوبرا والفنون المختلفة وحتى الصحافة، ولهذا فالهجرة الإيطالية عملية معقدة للتشابك الثقافي والبيولوجي بين صفتي البحر المتوسط (M. Morone Antonio, 2015 : 33).

وكان للفنصل الإيطالي بتونس مهمّات عدّة منها : تقديم مساعدات في تنظيم الجمعيات الخيرية الإيطالية، والخدمات المختلفة، حيث تشكلت عدّة جمعيات ثقافية منها " الجمعية الدولية للشباب في قرطاج " المهتمة بفنون الدراما والرقص والحفلات الموسيقية (Choate Mark I, 2010: 7).

وباعتبار اللغة من أهم عوامل التأثير الاجتماعي داخل المجتمعات، فقد كانت اللغة الإيطالية دورًا هامًا، فهي تُعد اللغة الثانية بعد اللغة العربية حتى عام 1871م على الأقل في تونس، ولقد عمل الإيطاليون ما بين 1815 و 1861م على إنشاء العديد من المؤسسات المختلفة، واعتبروا رواد نشر الثقافة الأوروبية الإيطالية داخل تونس، عن طريق الصحافة والشبكات الخيرية، المدارس وبعث الفكر الليبرالي وروح الانفتاح المستوحاة من القيم الثورية (Loth Gaston, 1905: 316,317).

كما قدّم الإيطاليون قوة دفع قوية لفكرة الحداثة بالبلاد، من خلال إنشاء سلسلة من المؤسسات الاجتماعية والثقافية الهامة. وتم تتبع تلك الفكرة من خلال الصحافة، التي قامت بإيصال صوت المهاجرين الإيطاليين خاصة السياسيين منهم (Milella Stefania, D).

1 (année:)، حيث تدعم المجال الثقافي الايطالي بتأسيس أول مطبعة بالبلاد سنة 1829م (أنظر التعليق رقم 17).

فنالت الصحافة اهتمام كبير باعتبارها أداة فاعلة لتوجيه الرأي العام، وكانت أول صحيفة دورية في عام 1839م جريدة " تونس قرطاج " (Giornale di Tunisi di Cartagine) باللغة الايطالية، والتي أنشأها اثنين من منفيي نابولي، وبعد بضع سنوات تم صدور جريدة "كوريري دي تونس" (Corriere de Tunis) في 1859م (Gabriele Nicola, 2016: 53).

وكان للتعليم لدى الايطاليين الأسبقية في الوجود، من خلال الحرص على تعليم ونشر اللغة بين أبناء الجالية بإنشاء المدارس، كما وُجد معلمين بارزين في تعليم اللغة الايطالية، منهم الايطالي بومبو سيلميا (Pompéo Suléma) الذي قدم إلى تونس عام 1831م وأنشأ مدرسة ايطالية، إضافة إلى وصول تعليم اللغة الايطالية بمدرستي بارودو الحربية والصادقية (François Arnoulet, 1954: 142,167)، وما أن أصبح الوجود الايطالي بالايالة التونسية عددا مؤثرا وبارزا حتى سعى كبار الشخصيات الايطالية إلى إنشاء المدارس، كانت أولها عام 1838م و تبعتها افتتاح مدارس أخرى (Cardone Paolo Emilio, 2015 : 194).

وحددت اتفاقية عام 1896م تعداد المدارس الايطالية بثلاثة وعشرون مدرسة، واحد وعشرون منها مدرسة ملكية تضم خمسة مدارس ثانوية، ومدرستين خاصتين، وبالرغم من الحضر الظاهري لإنشاء مدارس ايطالية إضافية من قبل سلطات الحماية وفق بنود المعاهدة، إلا أن قادة الجالية الايطالية بالبلاد استطاعوا طيلة أربعين عاما العمل على تطوير التعليم الوطني، وتم زيادة ترخيص إنشاء ستة مدارس خاصة ودعم الدروس الإضافية حتى وصل عام 1920م وأصبح عدد المدارس في مجملها تسعة وعشرون مدرسة يؤطرها مئة وخمسة وستون أستاذا (Henri De Montety, 1937 : 418).

وساهمت العديد من الجمعيات الثقافية في نشر اللغة الإيطالية منها جمعية "دانتي أليغيري" (Dante Alighieri) للغة الإيطالية والثقافة خارج المملكة التي أنشأت عام 1889م، وهي عبارة عن منظمة غير ربحية وطنية، لمحاربة الأمية التي يعاني منها المهاجرون الإيطاليون في الخارج، والتي كانت تتلقى التموين من الحكومة الإيطالية، ونالت تونس الاهتمام المستمر بالمجتمع الإيطالي فيها، والحرص على التعليم وإنشاء المدارس Choate Mark I, 2010: (104,105).

وبالتالي تمكن الإيطاليون من تطوير شبكة من المصالح المحلية والدولية والتحالفات، لتعزيز مجتمعهم الخاص داخل تونس، بدعم من الوطن الأم وتحت السيطرة الفرنسية، أثبت على مدى عقود فعاليته من خلال تأقلمها وتأثيرها في شكل ما يسمى بالاستعمار الناعم (Choate Mark I, 2010: 106).

الخاتمة:

من خلال ما تقدم ذكره في موضوع هجرة الإيطاليين إلى تونس نستطيع القول أن هذه الظاهرة من أهم وأكبر الأحداث والهجرات التي شهدتها التاريخ الحديث والمعاصر على حد سواء، وذلك نتيجة لعوامل داخلية وخارجية، أدت إلى عملية هجرة الإيطاليين خارج وطنهم للبحث عن فرص العمل والعيش الكريم أينما وجد، وما كان من الشمال الإفريقي « تونس » من أهم المناطق المستقطبة لتلك الهجرات.

ولم يكن الوجود الإيطالي بتونس نابع من الأحقية التاريخية بالسيطرة على مناطق النفوذ فحسب كما في العهد الروماني، بل خدمه على مدى قرون سياسة الحكام التونسيين الذين استفادوا من كفاءات أفراد الجالية أيما استفادة وفي شتى المجالات، حيث خدم التوجه التونسي الباحث عن النهل من النمط الأوروبي الحديث .

وشكل فرض الحماية الفرنسية على تونس 1881م، منعظا جديدا وبارزا في تطور وضع الجالية الإيطالية بالبلاد التونسية، من خلال تأطير وجودها وسبل استغلالها وفق مجموعة من المخططات الفرنسية لاحتواء هذه الجالية الكبيرة العدد بالشكل الذي يحقق مكاسب، ذلك أنه بالرغم من المتغيرات السياسية إلا أن الجالية قَدِمَت إلى تونس واستوطنوا البلاد من باب تحسين مستواهم المعيشي والفرار من أوضاعهم المزرية التي مرّت بها بلادهم، واستطاعوا المحافظة على المكاسب الهوياتية والثقافية التي مررتها عبر أجيال عن طريق إنشاء مؤسسات فاعلة أبقتهم على اتصال ببلدها الأم .

ومنه استطاع الإيطاليون أن يتعاملوا ويتأقلموا داخل مجتمعاتهم الجديدة مثل ما حدث في تونس، حيث على المدى الطويل أعطى استقرارهم أهم نتائج، وهو التأثير على مستوى الحداثة الحضارية بالبلاد، مؤديا إلى بعث العمل السياسي، من خلال نشر الأفكار التحررية والثورية، التي كان لزعيمها دور في تبلور الفكر الإصلاحي والسياسي بالبلاد التونسية في عهدها المعاصر.

التعليق والشروحات:

التعليق رقم 01: قائد الأسطول الانجليزي بالمتوسط في الفترة 1811-1816م، قاد حملته الشهيرة ضد القرصنة المغاربية 1815م، حيث عمل على إتباع الأسلوب الحربي والدبلوماسي لتحرير العبيد من سردينيا و نابولي و غيرها، هدد الجزائر اثر ما سماه إهانة إحدى السفن البريطانية لكنه في الأخير هادنها وفضل عدم المغامرة ضد أسطول بحري قوي، وحرر 1500 من العبيد بلا فدية والتأكيد على ضرورة إلغاء القرصنة، واتجه نحو تونس مستعرضا أسطوله إلى حلق الوادي، وحضي باستقبال رسمي ودخل في مفاوضات مع الباي محمود وأملى اللورد شروطه التي خضع لها الباي فعلا أمام ضعف أسطوله والتهديد التركي، حيث ألغى استعباد الأوروبيين، وأمضى معاهدات مع سردينيا وصقلية . ينظر : خليفة شاطر، **التبعية وتحولات ما قبل الاستعمار اiale تونس من سنة 1815 الى سنة 1857**، تر : إبراهيم بلقاسم، مر : احمد الخصوصي، المركز الوطني للترجمة، تونس، ط1، 2015، ص ص 227-236 .

التعليق رقم 02: وهي أول اتفاقية بعد توحيد إيطاليا، وقعت في 8 سبتمبر 1868م، بين الباي محمد الصادق والقنصل لويجي بينا نيابة عن الملك فيتوريو إيمانويل الثاني (1861-1878م)، مما يشجع على تدفق الآلاف من المواطنين

الإيطاليين، وضمان صيانة الجنسية، وحرية التجارة وحيازة العقارات، الخضوع لقنصلية بلده في الشؤون العدلية، والحق في فتح المباني العامة (المستشفيات، المكاتب، مكاتب البريد والمدارس...)، وتأسيس الشركات والجمعيات، وكذلك الحق في ممارسة أي مهنة ونشاط صناعي وتجاري. **ينظر:**

Paolo Emilio CArdone, intervento "La popolazione coloniale italiana nelle 'non colonie': il caso della Tunisia", convegno Per una storia della popolazione italiana nel Novecento, Società Italiana di Demografia Storica SIDeS, a Udine fra l'8 e il 10 ottobre 2015, p 195.

التعليق رقم 03: شهدت أوروبا ثورات ما بين 1830 و 1848م نتيجة الحركات الإصلاحية ومن بينها إيطاليا التي كانت تحت الحكم النمساوي وقمعت ثورة 1830 وفرضت على البلاد الرقابة الصارمة والقمع والتشديد على الوطنيين من المطالبة بالاستقلال وتوحيد إيطاليا الذين كان لهم نشاط ودعم من البابوية في روما التي تعاطفت مع آمال الشعب الإيطالي، إضافة إلى دعم ملك سردينيا و نابولي وإعلان انفصال كل من البندقية ولمبارديا، إلا أن النمسا استطاعت إخماد تلك الثورات وأعدت وضع إيطاليا لما كانت عليه. **ينظر:** عمار شاكور الدوري و حارث عبد الرحمان التكريتي، **تاريخ أوروبا الحديث 1789-1914**، دار صفحات، الإمارات، ط1، 2017، ص 132.

التعليق رقم 04: ورد هذا المصطلح في القرن التاسع عشر ضمن بيانات الحزب الشيوعي، والمقصود به الطبقة التي لا تمتلك أي وسائل إنتاج وتعيش من مجهودها العضلي أو الفكري. **ينظر:** عمار شاكور الدوري وحارث عبد الرحمان التكريتي، المرجع السابق، ص 243.

التعليق رقم 05: قامت بالفترة 1705-1957م وتنسب إلى حسين بن علي الذي تولى مقاليد الحكم بعد فترة من الفوضى، وحتى بداياته حيث دخلت تونس في نزاع مع دايات الجزائر، حيث استطاع صد هجماتهم، وبعد تحقيق انتصاراته حصل على فرمان تعيينه على رأس تونس في العام 1706م، وهكذا ضمن لنسله حكم تونس ولو صوريا إلى غاية استقلالها. **ينظر:** محمد الهادي الشريف، **تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، تر: محمد الشاوش ومحمد عجيبة، دار السرس، تونس، ط 3، 1993، ص ص 81-82.

التعليق رقم 06: تولى الحكم عقب وفاة والده علي باي الذي ترك البلاد تعج بالمشاكل وظهر في عهده وباء الطاعون، قام بالعديد من الإصلاحات العسكرية والمالية، وازدهرت الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية ووصف عصره بالذهبي، انتصر على أعدائه من حكام الجزائر وطرابلس وحتى بعض الدول الأوروبية. ويضيف احمد بن أبي الضياف بقوله: «كان عزيز النفس، ثاقب الفكر، ومع ذلك لا يستغني عن مشورة رجال دولته في جليل الأمور وحقيرها، و

لا يأنف الرد عليه ... وكان يكره السرف في غير مصلحة معتبرة... ولا يفتح أذنه للإطراء المادحين... وأقبلت الناس في دولته على الفلاحة والمتاجر والصناعات، وكثر العمران، ونمت الأموال، وظهرت الثروة». ينظر : نفسه، ص ص 86-94. ينظر أيضا : احمد بن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، الدار العربية للكتاب، د ط، مج 2، ج 3، 1999، ص ص 75-78. التعليق رقم 07: قام بتأسيس مدرسة عسكرية 1838م سميت المكتب الحربي باردو، وجلب لها الموظفين والمعلمين الأجانب من إيطاليا وفرنسا وإنجلترا، وتم تدريس اللغات وعلوم الجغرافيا، ولعبت المدرسة دورا كبيرا في التعريف ونقل الحضارة والتحديث إلى تونس. ينظر : الطاهر عبد الله، الحركة الوطنية التونسية - رؤية شعبية قومية جديدة، دار المعارف، تونس، ط2، دس، ص 17.

التعليق رقم 08: شهد عهده تنافس شديد بين الفرنسيين والانجليز، وخلص إلى منح الامتيازات للشركات الأجنبية ورؤوس الأموال، حيث نتج عنه تدخل الدول في شؤون الولاية، وشهد أيضا صراع مع الإصلاحيين، انتهى بإصدار عهد الأمان 1857م. ينظر : نفسه، ص ص 20-21.

التعليق رقم 09: عرف عهده العديد من الإصلاحات، منها إنشاء المطبعة الرسمية 1860م، وصدر أول صحيفة عربية بتونس تحت اسم الرائد التونسي، اصدر دستور 1861م، وتم إنشاء المدرسة الصادقية، وتنظيم التعليم الزيتوني وهياكل الإدارة ومحاربة الفساد، إلا أن تلك الإجراءات لم تقي تونس شبح الأزمة الاقتصادية الحادة، واللجوء إلى القروض من الخارج، وتدخل الأوروبيون وسيطرتهم على الثروات، وقيام انتفاضة علي بن غزاهم 1864م، إضافة إلى انتشار الأوبئة والمجاعة، وتطاحن أفراد الأسرة الحاكمة، أعلن في عام 1869م إفلاس الخزينة الحسينية، مما استدعى تكوين لجنة مالية بإدارة الأوروبيين، أمضى معاهدة فرض الحماية مع الفرنسيين يوم 12 / 05 / 1881م. ينظر : نور الدين الدقي وآخرون، تنظيم الحكم بتونس في فترة الحماية الفرنسية 1881-1956، جامعة تونس الأولى والمعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، سلسلة وثائق ونصوص من تاريخ تونس المعاصر، ع3، تونس، 1998، ص 88.

التعليق رقم 10: قامت فكرتها على تبني التحديث، الذي نادى به النخب المحلية بالقرن التاسع عشر، ومعناه نقل معطيات الحداثة السياسية الأوروبية إلى مؤسسات الدولة العثمانية، وشملت مختلف إداراتها، حيث اصدر أول خطوط تلك التنظيمات سنة 1839م تحت اسم خط (كل خانة)، بعدها أتت سلسلة من الإصدارات التنظيمية والقانونية أهمها الخط (الهيايوني) سنة 1856م الذي نص على المساواة بين الطبقات، ثم قانون الولايات في 1864م ونص على إنشاء مجالس إدارية منتخبة، وأيضا قوانين التبعية العثمانية (الجنسية) في 1869م، إضافة إلى قوانين أخرى لتنظيم القضاء، والمعاملات والتجارة وتسجيل الأراضي

...الخ، لتتوج في الأخير بإصدار دستور 1876م أطلق عليه القانون الأساسي للسلطنة. **ينظر** : وجيه كوثراني، « التنظيمات العثمانية والدستور : بواكير الفكر الدستوري نصا وتطبيقا ومفهوما »، **مجلة تبين**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ع3، مارس 2013، ص 1.

التعليق رقم 11: مملوك من أصل شركسي وزعيم الحركة الإصلاحية بتونس، تولى وزارة الحربية 1856-1862م، ثم عين أول رئيس لمجلس الشورى بالبلاد 1860-1862م، شغل منصب الوزارة الأولى 1873-1877م، عين صدرا أعظما للأستانة 1878-1879م، تخلى عن منصبه الأخيرين لفشله في تطبيق إصلاحاته، صاحب كتاب أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك الذي نشر عام 1867م، ويكشف فيه عن أفكاره الإصلاحية والنهل من التقدم الأوروبي بشكل معتدل دون المساس بالقيم الإسلامية للبلد. **ينظر** : احمد عبد السلام، **مواقف إصلاحية في تونس قبل الحماية**، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، ط 1، 1987، ص ص 6-17.

التعليق رقم 12: وتنسب لمفجرها علي بن غذاهم، من عرش ماجر بنواحي منطقة الكاف التونسية، كسب احترام العامة، ولما تم زيادة الضرائب، انتفض الأهالي رفضا لها وعلى قانون عهد الأمان، فعين وسيطا بينهم وبين الباي، وأدت هذه المعارضة إلى قيام ثورة للسكان المحليين ضد سلطتهم التي ردت بالقوة، فر بن غذاهم إلى الجزائر ووجد الحماية من قبل شيخ الزاوية التجانية محمد العيد، لكن تمت محاصرته من طرف الفرنسيين ومعه القبائل المساندة له، عاد إلى تونس وأودع السجن وتوفي به مسموما. **ينظر** : عبد الجليل التميمي، **بحوث ووثائق في التاريخ المغربي – الجزائر وتونس وليبيا**، مركز الدراسات والبحوث عن الولايات العربية في العهد العثماني، زغوان، د ط، 1985، ص ص 21-27.

التعليق رقم 13: ويطلق عليها اسم الكوميسون المالي برئاسة الوزير خير الدين باشا ونائب فرنسي، شكلت هذه اللجنة في جويلية 1869م بسبب تردي الوضع المالي لتونس، مما عجل بتدخل الدول الأوروبية وعلى رأسهم فرنسا، بحجة حماية مصالحها، وتتخلص مهمتها في جدولة الديون وتحديداتها، تحديد الفوائد المترتبة عنها، والمرافق التونسية التي بواسطتها سيتم تسديد الدين، وهي تتكون من لجنتين للتنفيذ والمراقبة. **ينظر** : الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص 22.

التعليق رقم 14: ورد هذا المصطلح في الكتابات والمقالات الإيطالية التي تم الاطلاع عليها، وهي تسمية تشير إلى تجمعات الإيطاليين خارج إيطاليا، حيث أطلقه الوزراء الإيطاليين على الوجود الإيطالي بتونس أيضا في تعبير ينم عن تاريخ الوجود الإيطالي الطويل الأمد، وخصوصية المهاجرين في انتمائهم ومحافظتهم وتأثيرهم الثقافي وعلاقاتهم مع البلد الأم، حيث تعمل الحكومات الإيطالية وفق سياستها على ربط علاقات ثقافية واقتصادية دائمة مع مهاجريها. **ينظر** :

Mark I. Choate : " Identity Politics and Political Perception in the European Settlement of Tunisia : the French Colony Versus the Italian Colony ", **French Colonial History**, Vol. 8, 2007, p p 97-98.

التعليق رقم 15 : تركّز السكان الإيطاليين في ثلاث مقاطعات كبرى وهي : سوسة، حلق الوادي، وتونس العاصمة . ينظر :

Bertholon, Lucien : **Étude démographique sur la Tunisie**, 1893, Paris, p 15.

التعليق رقم 16 : تعداد السكان الأوروبيين المدينين في تونس 1826-1926م، ضمن تقرير بعنوان : ريجنسي من تونس ، مديرية الزراعة والتجارة : تقرير حول العقارات التي يمتلكها الأوروبيين في تونس، دار الكتب التونسية رقم :

Bnt- E-PER-814-Bis.

التعليق رقم 17: وتعرف هذه المطبعة باسم فينزي (Finzi)، مازالت تنشط إلى اليوم ، تقع بالشارع الروسي أمام السفارة الإيطالية بتونس . ينظر :

Alessio Loreti, " La diffusion de la culture italienne en Tunisie : imprimerie et édition entre 1829 et 1956 ", **Revue Africa**, V 62,N° 3, 2007, p 28.

قائمة المراجع:

1. أبي الضياف بن احمد،(1999). إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، د ط، مج 2، ج 3، د م : الدار العربية للكتاب.
2. بلهاوي عبد المجيد، (2016). تونس والهيمنة الاقتصادية زمن الاستعمار، د ط، تونس : المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، جامعة منوبة.
3. التميمي عبد الجليل، (1985). بحوث ووثائق في التاريخ المغربي – الجزائر وتونس وليبيا، د ط، زغوان : مركز الدراسات والبحوث عن الولايات العربية في العهد العثماني .
4. جرفال كمال، (1999). الجاليات الأوروبية في سوسة 1881-1939م، رسالة غير منشورة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة تونس الأولى، تونس.
5. حسين إيهاب ومصير علي حسين، (2017). « بدايات التغلغل الأوربي في تونس وفق المخططات الاستعمارية »، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، ع 35، (822-834) .
6. الدقي نور الدين وآخرون، (1998). تنظيم الحكم بتونس في فترة الحماية الفرنسية 1881-1956، د ط، ع 3، تونس: جامعة تونس الأولى والمعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، سلسلة وثائق ونصوص من تاريخ تونس المعاصر.

7. الدوري عمار شاكرو والتكريتي حارث عبد الرحمان، (2017). تاريخ أوروبا الحديث 1789-1914، ط1، الإمارات: دار الصفحات.
8. شاطر خليفة، (2015). التبعية وتحولات ما قبل الاستعمار اية تونس من سنة 1815 إلى سنة 1857، تر: بلقاسم إبراهيم، مر: الخصوصي احمد، ط1، تونس: المركز الوطني للترجمة.
9. الشريف محمد الهادي، (1993). تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، تر: الشاوش محمد وعجينة محمد، ط3، تونس: دار السرس.
10. صحراوي نور الدين، (2013). النفوذ الأوروبي (الفرنسي- الانجليزي- الايطالي) في تونس 1857-1881م، رسالة غير منشورة لنيل شهادة الماجستير (التاريخ المعاصر)، جامعة الجزائر 2، الجزائر.
11. عبد السلام أحمد، (1987). مواقف إصلاحية في تونس قبل الحماية، ط1، تونس: الشركة التونسية للتوزيع.
12. عبد الله الطاهر، (د س). الحركة الوطنية التونسية - رؤية شعبية قومية جديدة، ط2، تونس: دار المعارف.
13. العروسي الميزوري، (1994). « الجالية الايطالية بتونس في دائرة السلطة الحسينية قبل انتصاب الحماية الفرنسية »، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، ع 9-10، (353-361).
14. قاسم محمد وحسين حسني، (1929). تاريخ القرن التاسع عشر، ط6، القاهرة: دار الكتب المصرية.
15. كوثراني وجيه، (2013). « التنظيمات العثمانية والدستور: بواكير الفكر الدستوري نصا وتطبيقا ومفهوما »، مجلة تبين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ع3، ص ص (1-24).

1. Alessandro Triulzi : (1971) . «Italian-speaking communities in early nineteenth century Tunis », **Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée**, N°9.
2. Alessio Loreti, (2007). « La diffusion de la culture italienne en Tunisie : imprimerie et édition entre 1829 et 1956 », **Revue Africa**, V 62, N° 3.
3. Ammar Leila, (2016). « Maîtres d'œuvre italiens et immeubles de rapport à Tunis, à la fin du XIXème siècle et au début du XXème siècle (1895-1935) », **Al-Sabîl : Revue d'Histoire, d'Archéologie et d'Architecture Maghrébines**, N°2.

4. Ben Hamida Abdesslem : (2004). « Cosmopolitisme et colonialisme. Le cas de Tunis », **Cahiers de l'Urmis** [En ligne].
5. Bertholon, Lucien : (1893). **Étude démographique sur la Tunisie**, Paris.
6. Carboni Michele, Soi Isabella: (2017) . « Italiani in Africa, tra (dis) continuità e rinnovamento », **Ammentu**, N° 10, Centro Studi SEA.
7. Castellini Gualtiero: (1911). **Tunisi e Tripoli** , Milano-Roma : Torino Fratelli Bocca Editori.
8. Choate Mark I : (2007). « Identity Politics and Political Perception in the European Settlement of Tunisia : the French Colony Versus the Italian Colony », **French Colonial History**, Vol. 8.
9. Choate Mark I, (2010). « Tunisia, Contested: Italian Nationalism, French Imperial Rule, and Migration in the Mediterranean Basin », **California Italian Studies**, , V1.
10. De Lanessan J -L : (1917). **La Tunisie**, Paris : Librairie Félix Algan, 2Edition .
11. Foerster Robert F : (1924). **The Italian Emigration of Our Times**, London, Cabridge Harvard University Press,
12. François Arnoulet, (1954). « La pénétration intellectuelle en Tunisie avant le protectorat », **Revue Africaine**, Vol. 98, N° 438-439.
13. Gabriele Nicola : (2016). « La rivoluzione interrotta. La comunità italiana in Tunisia tra ideali risorgimentali e interessi coloniali », **Ammentu**, N° 8, Centro Studi SEA .
14. Ganiage Jean : (2015). **Les origines du protectorat français en Tunisie (1861-1881)** , Preface Khalifa Chater , Tunis : 1er trimestre.
15. Gianni Marilotti : (2016). « La comunità italiana in Tunisia », **Ammentu**, N° 8, Centro Studi SEA.
16. Giudice Christophe: (2016). « Diaspora italienne et identités urbaines à Tunis, XIXe-XXIe siècle », **Diasporas** [En ligne], N° 28.

17. Henri De Montety : (1937) . « Les Italiens en Tunisie », Politique étrangère, N°5.
18. Koutzakiotis Georges : (2007). « Les communautés méditerranéennes de Tunisie », **Revue Historique**, Institut de Recherches Néohelléniques , V 4.
19. Loreti Alessio: (2006). L'épopée des italiens de tunisie dans chronique des morts d'adrien salmieri (1974), Mémoire de Master 2, sous la direction de M. le professeur Guy Dugasm, Université Paul Valéry.
20. Loth Gaston : (1905) . **Le Peuplement Italien En Tunisie & en Algérie**, PhD thesis for obtaining a PhD degree, Université Paris.
21. M. Morone Antonio: (2015). « Fratture post-colonial L'indipendenza della Tunisia e il declino della comunità di origine italiana » , **Contemporanea** / a. 18, 1, gennaio-marzo.
22. Milella Stefania , (D année). « Gli italiani all'estero: breve storia della comunità italiana in Tunisia », Rapport de laboratoire trimestriel, academia.edu [En ligne].
23. Paolo Emilio CArdone, (2015). intervento «La popolazione coloniale italiana nelle 'non colonie': il caso della Tunisia », convegno Per una storia della popolazione italiana nel Novecento, Società Italiana di Demografia Storica SIDEs, a Udine fra l'8 e il 10 ottobre 2015.
24. SAIDI Hedi : (2014). « Le protectorat et le droit. La Régence de Tunis entre la Charte de 1861 et le système colonial français », **Insaniyat**, N° 65-66.

للإحالة على هذا المقال:

- أم الخير بان، محمد السعيد عقيب، (2021)، « الإيطاليون في تونس 1830-1920م وتأثيراتهم ». **المواقف**، المجلد: 17، العدد: 01، جويلية 2021، ص. ص 809-838.